أدلة الاستحسان والتقبيح في البلاغة العربية
«دراسة تأصيلية»

د. إبراهيم سعيد السيد[1]

(قدم للنشر في ٢٩/ ٠٧/ ١٤٤٢هـ؛ وقبل للنشر في ٢١/ ١٠/ ١٤٤٢هـ)

المستخلص: هناك مجموعة من الأدلة التي استند إليها البلاغيون في استدلالهم علىٰ التحسين والتقبيح، وفي إصدار الأحكام المتعلقة ببلاغة الاستعمال واختلاف طبقات البلاغة، وكذلك في الترجيح بين المعاني، ويسعىٰ هذا البحث إلىٰ استنباطها ورصدها.

ويأتي تساؤل هذه القضية من كون البلاغة العربية تدرس جانبين متكاملين: الأول: جانب الصناعة اللغوية وما يتعلق بها من خصائص الأساليب، والآخر: جانب مبتكرات المعاني والمضامين والدلالات وتأويلها، ولكل من الجانبين أدلته المناسبة.

ولذلك نجد أن الأدلة في البلاغة العربية تختلف من حيث النوع، فهناك أدلة تفصيلية تتعلق بكل سياق علىٰ حدة، وتعد قرائن دالة علىٰ صحة الاستعمال أو صواب التأويل والترجيح. وهناك أدلة إجمالية يمكن استخلاصها من نظرية البلاغة العربية جملةً، وهي أصول كلية تستفاد من البحث في القواعد والمقاييس العامة.

الكلمات المفتاحية: أدلة البلاغة، الاستحسان، التقبيح، الاستدلال، الترجيح.

***

(١) أستاذ البلاغة والنقد الأدبي المساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة جازان، وكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

البريد الإلكتروني: ibsaid1979@gmail.com

Illustrations 0f Approval and Disapproval in Arabic Rhetoric: An Etymological Study

Dr. Ibrahim Saeed Al-Sayed

(Received 13/03/2021; accepted 02/06/2021)

Abstract: This research is based on the assumption that there is a set of illustrations that rhetoricians have stated in their inference on approval, and disapproval, and in giving judgments related to the rhetoric of usage and the different layers of rhetoric, as well as in the distinction between meanings. Thus, this study focusses on the nature of these illustrations. The problem of study comes from the fact that Arabic rhetoric studies two complementary aspects: the first is the linguistic creations and the characteristics of related styles. The other is the aspect of creating meanings, contents and connotations and their interpretation, and each school has its own illustrations.

Therefore, illustrations in Arabic rhetoric differ in terms of their types, as there are detailed ones related to each context separately, indicating the correctness of use or the correctness of interpretation, and there is overall evidence that can be deduced from the theory of Arabic rhetoric as a whole, which are holistic rules that can be learned from research in general measurements and standards.

The purpose of this research is to investigate the illustrations and monitor the differences between the holistic and the detailed ones in addition to addressing the texts and articles that can be collected in relation to the hypothesis so as to reach conclusions and formulate a clear concept of the illustrations of approval and rejections in Arabic rhetoric.

Key words: Illustrations of Rhetoric, Approval, Disapproval, Inference, Weighting.

❋ ❋ ❋

مقدمة

ما زالت البلاغة العربية في حاجة إلىٰ دراستها من مداخل معرفية متعددة ومختلفة عما هو معهود في الدرس الأكاديمي؛ إذ إن الجوانب المهملة وغير المطروقة في دراستها كثيرة، وبخاصة في ظل تحول المعالجة، وتنوع القراءة، وجدوىٰ الدراسات البينية...إلخ، مع الانتباه إلىٰ ضرورة حسن اختيار المدخل العلمي لدراسة مباحث البلاغة، إذ لابد أن يكون مناسبًا لنسقها ومنهجها البحثي والتحليلي.

*** موضوع البحث:**

الموضوع الأصلي لهذا البحث هو: المستند الفكري المعتمد في توجيه أحكام البلاغة العربية، ونوعه من حيث كونه سياقيًّا تفصيليًّا، أو من حيث كونه دليلاً إجماليًّا، وبناء علىٰ ذلك، رأيت أن نظرية البلاغة العربية تحتاج إلىٰ طرح العديد من الأسئلة العلمية حول أحكامها، وأدلتها، وعللها، وسائر قضاياها الأصولية؛ لنفهم عدة جوانب ربما خفيت عنا، أو ربما كانت محاولة الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بها مما يكشف لنا عن قضايا لم نكن لندركها علىٰ وجهها الصحيح.

*** مشكلة البحث:**

يطرح هذا البحث سؤالًا من الأسئلة التي تفرضها محاولة فهم منظومة التحسين والتقبيح في البلاغة العربية، وهو: ما الأدلة التي اعتمدها البلاغيون في استحسانهم وتقبيحهم، وفي صوغهم للقواعد والأصول، وفي تقديمهم لنص علىٰ نص، وترجيحهم لمعنىٰ علىٰ معنىٰ؟ إذ إنه علىٰ الرغم من وجود هذه الأدلة في كتب البلاغة، فإن أحدًا - فيما أعلم - لم يقم برصد هذه الأدلة، ومحاولة تصنيفها وتنظيمها ووضعها في إطار نظري علىٰ هذا النحو، ومن ثم رأيت أن وجود هذه الدراسة يسد ثغرة مهمة في الأبحاث المختصة بالدرس البلاغي العربي.

*** منهج البحث:**

يأتي منهج هذا البحث وفق المنهج الوصفي القائم علىٰ استقراء النصوص والمدونات البلاغية، بغرض جمع السمات المتعلقة بالتحسين والتقبيح من أجل دراستها، والوصول إلىٰ تأصيل الركائز التي اعتمدها البلاغيون أدلةً علمية في أحكامهم البلاغية، لأن إعادة طرح البلاغة العربية في ضوء منطلقاتها وغاياتها وطبيعتها علىٰ هذا النحو تحتاج إلىٰ معالجة وصفية من أجل وضع صياغة محكمة لتلك الأدلة في نوعيها: التفصيلي والإجمالي.

ومن المهم في هذه النقطة أن أشير إلىٰ أن فهم الأصول الفلسفية للعلوم هو الذي يحدد المدىٰ الذي يعمل فيه كل علم، بما يمكننا من الكشف عن طبيعة الأنساق المهيمنة علىٰ المسائل الفرعية في هذا العلم، ولذلك أرىٰ أننا بحاجة إلىٰ فهم طبيعة تراثنا البلاغي، والاهتمام بالفروع المعرفية التي اتصلت بها وأثرت فيها، ليكون تناولنا لقضايا نظرية البلاغة العربية تناولاً منهجيًّا صحيحًا. كما أننا بحاجة إلىٰ أن نبني جديدًا علىٰ مشروعات علمية أطلقها القدماء، كما نجد عند السكاكي الذي تبنىٰ «إستراتيجية قراءة لكتاب الدلائل أكثر إنتاجية. لم يهتم السكاكي بالمشروع والمنطلقات، بل انطلق من المنجز في قراراته النهائية»[1]، ونحن في عصرنا الحديث في أمس الحاجة إلىٰ أن نطور درسنا البلاغي ليكون أكثر إنتاجية.

*** الدراسات السابقة وما يضيفه هذا البحث:**

في حدود بحثي لم أجد دراسةً سابقة تتناول بالرصد والتحليل أدلةَ البلاغيين ومستنداتهم في استدلالهم علىٰ التحسين والتقبيح، وإنما هي آراء مبثوثة في كتب البلاغة العربية، ومن ثم تأتي أهمية هذه الدراسة التي تحاول أن تخط لأصول البلاغة مكانًا في الدرس البلاغي، ولتشير – في الوقت نفسه – إلىٰ أن هناك جوانب مهملة وغير مطروقة في نظرية البلاغة العربية تحتاج ممن

(١) البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، محمد العمري، (ص١١).

يكشف عنها، لتصبح من أهم روافد المعرفة في الدرس البلاغي الحديث.

❋ خطة البحث:

جاءت هذه الدراسة في مبحثين وخاتمة:

- **أولًا**: مصطلح (الدليل) في البلاغة العربية ومفاهيمه.
- **ثانيًا**: الأدلة الإجمالية في البلاغة العربية.
- **خاتمة**: وفيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

❋ ❋ ❋

المبحث الأول
مصطلح الدليل في البلاغة العربية ومفاهيمه

وجدتُ مصطلح (الدليل) في كتب البلاغة يستعمل بعدة مفاهيم، منها:

١- القرينة الدالة على المعنى.

القرينة هنا قد تكون هي الألفاظ المتضمنة للمعاني، والدالة عليها في النفس، وقد تكون قرينةً حاملة للمعنى من غير الألفاظ. وممن استعمل (الدليل) بهذا المعنى الجاحظُ في قوله: «البيان: اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضّمير، حتّى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنًا ما كان ذلك البيان، **ومن أيّ جنس كان الدليل**»[١]. أي: كان ذلك الدليل الذي يستدل به على المعنى فيكشفه ويبينه، ولذلك فإن اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والحال أو النصبة[٢]، إنما هي أدلة يستدل بها على المعنى عند الجاحظ، لأنها تكشف عنه، وتميط اللثام عن مكنونه.

واستعمل عبد القاهر مصطلح (**الدليل**) في معنى اللفظ الدال على المعنى المراد في النفس، فكأنه دليل على محذوف، أو على مراد آخر يدل على السياق، حيث قال: «لا يكونُ كلامٌ من حرفٍ وفعلٍ أصلاً، ولا من حرفٍ واسمٍ إلا في النِّداء نحو: يا عبد الله. وذلك أيضًا إذا حُقِّقَ الأمرُ كان كلامًا بتقديرِ الفعلِ المُضمرِ الذي هو أعْني وأريد وأدعو، و**(يا): دليلٌ على قيام معناهُ** في النفس»[٣]. بالإضافة إلى استعمالات أخرى.

---

(١) البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (١/ ٧٦).

(٢) ينظر: السابق، (ص٧٦) وما بعدها.

(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص٨).

واستعمله القرطاجني بمعنىٰ (الألفاظ) أيضًا، ليكون في مقابل المدلولات التي هي المعاني، وكلها داخلة في معنىٰ (القرينة) الدالة علىٰ المعنىٰ، لفظيةً كانت أو غيرَ لفظية، حيث قال: إن «الصدق والكذب والشهرة والظن أشياء راجعة علىٰ المفهومات التي هي شطر الموضوع، فنسبتها إلىٰ المدلولات التي هي المعاني كنسبة العمومية، والحوشية، والحال الوسطىٰ بينهما، والغرابة إلىٰ **الأدلة التي هي الألفاظ**، وكل هذه الأصناف من الألفاظ تقع في الشعر، وصناعة الشاعر فيها حسن التأليف والهيئة»[1].

وهكذا استعمل البلاغيون (الدليل) بمعنىٰ القرينة الدالة علىٰ المعنىٰ لفظًا كان أو غير لفظ، وبمعنىٰ القرينة اللفظية الدالة علىٰ المحذوف المراد، وعلىٰ قيام معناه في النفس، وكذلك جعلوا الألفاظ الكنائية أدلةً علىٰ المكنىٰ عنه...إلخ، وبذلك نفهم أن الدليل كان يطلق ويراد به هذه المنظومة الإشارية واللفظية التي تُعنىٰ بالتواصل والتداول في المقام الأول.

٢- ما يستدل به علىٰ بلاغة الاستعمال (الأدلة التفصيلية).

أي الأدلة التي تساق في التحليل البلاغي لنصوص معينة في سياقات خاصة، ليحتج بها علىٰ حسن أسلوب، أو تقديم معنىٰ، أو الفصل في موازنة نقدية بين نصين أو بين شاعرين. ومصطلح **(الأدلة)** حينئذ يعني: ما يمكن الاستناد إليه في الاستحسان والتقبيح في سياق النصوص، وذلك علىٰ مستويين تحليليين: الأول: طريقة الإنشاء وبناء النظم، والثاني: ابتكار المعاني واختراعها.

أما طريقة الإنشاء فهي كيفية تعلق الألفاظ بعضها ببعض، وأحوال التراكيب وبناء النظم علىٰ النسق الذي تستعمله العرب في كلامها، وهذا كله متعلق بقوانين اللغة، وأساليب العربية، وهو مستوىٰ يقتضىٰ الاستدلال علىٰ صوابه وخطئه، وتباين فصيحه عن أفصحه، وبليغه عن أبلغه.

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، (ص٧٢).

فمن ذلك تعليق الدسوقي علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ (الأنفال:٨) حيث يقول معلقًا علىٰ تحليل التفتازاني بأن «هذا سببٌ مذكورٌ حُذف مسببه...إلخ»، قال الدسوقي: «**والدليل** علىٰ أن جملة ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ سبب حذف مسببه: أن اللام فيها للتعليل، وهو يقتضي شيئًا معللاً وليس مذكورًا، وحينئذ فيقدر. وما ذكره المصنف من أن هذه الجملة سبب لمسبب محذوف أحد احتمالين، ثانيهما: أن قوله: ﴿لِيُحِقَّ﴾ متعلق بـ(يقطع) قبله من قوله:﴿ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقۡطَعَ دَابِرَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ (الأنفال:٧)، وعلىٰ هذا لا تكون الآية مما نحن فيه. هذا ويصح فىٰ الجملة المذكورة أعني قوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ أن يقال: إن المحذوف فيها جملة سبب لمذكور؛ لأن فعل الله الذي فعله سبب لحقية الحق وبطلان الباطل؛ لأن كل علة غائية يصح أن يقال فيها: إنها سبب وإنها مسبب؛ لأنها علة في الأذهان معلولة في الأعيان»[1].

فهو يبحث في كيفية الاستدلال علىٰ حذف المسبب لسبب مذكور، بناء علىٰ الوظيفة البلاغية لحرف التعليل، ثم يورد احتمالاً آخر وهو تعلق هذا السبب المذكور بنص قبله، ويورد لذلك كله أدلةً لفظيةً أو سياقيةً أو عقليةً يحتملها النص بالنظر في السوابق واللواحق.

وبذلك فإن الأدلة التفصيلية في الاستحسان والتصويب مردها إلىٰ الاستعمال، وقرائن المقام، والاستشهاد بمقولات أهل الاختصاص في المعاني الوضعية، وكذلك في الوظائف السياقية، ومن ثم فهي كثيرة جدًّا؛ لأنها تتعدد بحسب طبيعة الاستعمال وتعدد أنواع الخطاب وطرائق الإنشاء.

أما ابتكار المعاني وتفسيرها وتأويلها فهو باب يستعصي علىٰ الضبط من جهة طبيعة الاستدلال كذلك، لما فيه من مستجدات ومبتكرات لا تلتزم طريقةً معينة، وإن كان له ضوابط عامة تضبطه، ولذا فإن في الاستدلال عليها توسعًا أكبر من الاستدلال علىٰ أحوال التراكيب

(١) حاشية الدسوقي علىٰ مختصر المعاني للتفتازاني، محمد بن عرفة الدسوقي، (٢/ ٦٧٣).

وطريقة النظم.

فقد يختلف البلاغيون في تأويل معنىٰ ما، فيستدلون علىٰ صحة تأويلهم بدليل سياقي متعلق بالنص أو المقام. وقد عقد ابن رشيق بابًا في كتابه (**العمدة**) بعنوان: باب الاتساع، وعرفه بقوله: «أن يقول الشاعر بيتًا يتسع فيه التأويل؛ فيأتي كل واحد بمعنىٰ، وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ، وقوته، واتساع المعنىٰ»(١).

ومن ذلك ما ورد من اختلاف في فهم بيت أبي نواس:

ألا فاسقني خمرًا وقل لي هي الخمر * ولا تسقني سرًّا إذا أمكن الجهر

قال ابن رشيق: «زعم من فسره أنه إنما قال: (**وقل لي هي الخمر**)؛ ليلتذ السمع بذكرها كما التذت العين برؤيتها، والأنف بشمها، واليد بلمسها، والفم بذوقها. وأبو نواس ما أظنه ذهب هذا المذهب، ولا سلك هذا الشعب، ولا أراه أراد إلا الخلاعة والعبث الذي بنىٰ عليه القصيدة، **ودليل ذلك** أنه قال في تمام البيت: (**ولا تسقني سرًّا إذا أمكن الجهر**)، ويروىٰ: (فقد أمكن الجهر)، فذهب إلىٰ المجاهرة، وقلة المبالاة بالناس، والمداراة لهم في شرب الخمر بعينها التي لا اختلاف بين المسلمين فيها»(٢).

فقد استدل ابن رشيق علىٰ فساد معنىٰ وصحة معنىٰ آخر بكلام من سياق النص، وهذا يفيد بأن الأدلة التفصيلية المأخوذة من السياق لفظًا أو عقلاً هي التي توظف في تحليل النصوص وتأويل المعاني، أو ليحتج بها علىٰ فصاحة أسلوب ومناسبته، وبذلك يتضمن مصطلح (الأدلة) هنا ما يمكن الاستناد إليه في الاستحسان والتقبيح في البلاغة العربية علىٰ مستوىٰ بناء النظم، أو علىٰ مستوىٰ ابتكار المعاني وتأويلها.

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، (٢/ ٩٣).

(٢) السابق، (٢/ ٩٣-٩٤).

٣- بمعنىٰ الحجة (أي الدليل العام الإجمالي).

أي أنه بمعنىٰ الحجة التي يُستدل بها علىٰ قاعدة كلية، وقد أشار البلاغيون إلىٰ جملة من هذه الأدلة الإجمالية، منها: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب، والعرف، والذوق، ومذهب الفن والمناسبة.

ومن خلال ما سبق اتضح لنا أن هناك نوعين من الأدلة:

النوع الأول: الأدلة التفصيلية، وهي التي يستدل بها علىٰ صحة معنىٰ وترجيحه، أو علىٰ جودة استعمال في سياق خاص، كتلك التي تمتلئ به الشروح الشعرية وكتب النقد والبلاغة، حيث تحاول التعليل لتركيب أو أسلوب معين، أو في باب الترجيح بين المعاني.

والنوع الثاني: الأدلة الإجمالية، وهي الأدلة الكلية التي يستدل بها إجمالاً علىٰ قاعدة، أو أصل عام من أصول البلاغة.

والفرق بين الأدلة التفصيلية (المرتبطة بالاستدلال علىٰ بلاغة استعمال، أو ترجيح معنىٰ علىٰ آخر من خلال الاحتكام إلىٰ السياق والمعاني الوضعية والمجازية والقرائن الدالة علىٰ المراد)، وبين الأدلة الإجمالية (التي هي في مجملها أدلة كلية عامة)، ما يأتي:

١- أن الأدلة التفصيلية قد يتطرق إلىٰ بعضها الاحتمال، بحيث يورد الاستدلال به في السياق من خلال قرينة، فإن كان هناك وجه آخر وقرينة أخرىٰ فحينئذ يحتمل السياق وجهين بدليلين مختلفين، ولذلك ورد في كتب البلاغة: «الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال»[1]، أي لا يكون قاطعًا، وإنما هو مرجح بحيثيات سياقية، بخلاف الأدلة الإجمالية التي هي أصول كلية عامة يحتكم إليها، إلا في المختلف عليه منها كالذوق، فقد يغلب عليه الترجيح كذلك لا القطع.

(١) حاشية الدسوقي علىٰ مختصر المعاني للتفتازاني، محمد بن عرفة الدسوقي، (١/ ٣٢٧، ٣٦٢).

٢- أن الأدلة التفصيلية غير محدودة؛ لأنها تختلف من سياق لآخر، ومن خطاب لآخر، وقد تكون لفظية، وقد تكون عقلية مقامية، بخلاف الأدلة الإجمالية التي هي محدودة في مجموعة من العناصر التي تستنبط من كلام البلاغيين.

وفيما يأتي عرض لهذه الأدلة الإجمالية، مع تحليل لبعض المقولات التي أشارت إليها في تراثنا البلاغي.

***

المبحث الثاني
الأدلة الإجمالية في البلاغة العربية

بما أن الأدلة التفصيلية تستعصي علىٰ الحصر لكثرتها وتنوعها بحسب السياق كما أشرت، لأنها تتعدد بتعدد المقامات والأحوال المختلفة، - ولذلك أكتفي بالإشارة إلىٰ طبيعتها دون تتبع استقصائي لها -، فإن الذي يعنيني هنا هو الحديث عن الأدلة الإجمالية التي اعتمد عليها البلاغيون في صياغة قوانينهم أو في استخلاص أصولهم، أو في وضع قانون عام يضبط التحسين والتقبيح.

وأهمية ذلك تكمن في أن ضم الأدلة الإجمالية جميعها - أو ما استطعت جمعه منها - في بحث واحد، ينبني عليه ضرورة وضع تصور منضبط يوضح طريقة التفكير البلاغي في الاحتجاج والاستدلال، مما يعني أننا بصدد صوغ قالب يوضح نمطًا من أنماط الفكر البلاغي عند العرب، ولذلك رأيت أن فرضية هذا البحث، ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المعرفية التي يطرحها مما يتسم بالجدة والأصالة؛ إذ لم يدرس أحد - فيما قرأت من كتب بلاغية - هذا الموضوع علىٰ هذا النحو، وإنما هي إشارات متفرقة، تحتاج إلىٰ من يُعمل فيها النظر والتأمل الطويل؛ ليخرج بدراسة جيدة حول هذا الموضوع.

ويمكن ذكر الأدلة الإجمالية في البلاغة العربية علىٰ النحو الآتي:

*** أولاً: القرآن الكريم.**

لا شك أن البلاغيين كانوا يصدرون في تصورهم للاستحسان، ووضع القواعد، عن الاحتجاج بالقرآن الكريم ما أمكنهم ذلك، فهو من الأدلة التي تقوي أحكامهم، وتؤيد مذاهبهم، مما جعل بعضهم يقول: إن «أصح الكلام عندي ما قام عليه الدليل، وثبت فيه الشاهد من كتاب الله تعالىٰ»[1].

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، (٢/ ٦١).

وكذلك يشير السبكي في كتابه (عروس الأفراح) – في مسألة مخالفة القياس في الفصاحة – إلىٰ أن كلمة (سرير) تجمع علىٰ أفعلة وفعلان قياسًا، لكنها جمعت في القرآن علىٰ (سرر)، فقال بعض البلاغيين: يجوز الاستعمال بدليل، فيعلق السبكي علىٰ هذا بقوله: «إن عنىٰ بالدليل ورود السماع فذلك شرط لجواز الاستعمال اللغوي لا للفصاحة، وإن عنىٰ دليلاً يصيره فصيحًا وإن كان مخالفًا للقياس فلا دليل في سرر علىٰ الفصاحة إلا وروده في القرآن»(١).

ومن الاستدلال بالقرآن الكريم علىٰ القواعد المختلف في ترجيحها بين البلاغيين: استدلالهم بالاستعمال القرآني في ضبط قاعدة (**فصاحة اللفظة لقصرها أو طولها**)، فهذا يتعلق بحكم عام، ولذلك اختلف فيه البلاغيون، وكان الاستعمال القرآني حجةً ودليلاً معتمدًا علىٰ بلاغة الاستعمال.

فقد جاء في بعض الأقوال التي تعالج الفصاحة أن اللفظة تقْبُحُ إذا كانت طويلةً، وأن حسن تأليفها يحصل إذا كانت مكونة من أقل الأوزان تركيبًا(٢). لكن ابن الأثير يخالف هذا القول، ويرىٰ أن اللفظة لا تقبح لطولها أو قصرها، وإنما تقبح في ذاتها بحسن تلاؤم حروفها أو عدمه، ثم يستدل ابن الأثير علىٰ وجاهة هذا الرأي – وعلىٰ عدم اطراد القول الأول – بأن القرآن الكريم قد استعمل الكلمات الطويلة، فيقول: إن الدليل علىٰ ذلك أنه قد ورد في القرآن الكريم ألفاظ طوال، وهي مواضعُ مع ذلك حسنةٌ، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة: ١٣٧)، وقوله تعالىٰ: ﴿ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (النور:٥٥)، فإن هذه اللفظة عشرة أحرف، وكلتاهما حسنة رائقة، ولو

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، (١/ ٦٤).

(٢) أشار ابن الأثير إلىٰ أن هذا الرأي منسوب إلىٰ ابن سنان الخفاجي، وذلك في تعليقه علىٰ بيت للمتنبي فيه عبارة (مثل القلوب بلا سويداواتها)، فقال ابن سنان: «سويداواتها كلمة طويلة جدا فلذلك لا أختارها». ينظر: سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، (ص٨٨).

كان الطول مما يوجب قبحًا لقبحت هاتان اللفظتان، وليس كذلك[1]. وأضيف فأقول: إن أطول كلمة في القرآن الكريم بلغت أحد عشر حرفًا، وهي قوله تعالىٰ: ﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾ (الحجر: ٢٢)، وهذا كله من باب الاستدلال بالقرآن الكريم علىٰ أبواب من البلاغة.

إذًا نرىٰ ابن الأثير يستدل علىٰ صحة قاعدة في الفصاحة بالقرآن الكريم، وأن أسلوبه مرجح لضبط قاعدة، ودليلٌ علىٰ بلاغة استعمال دون آخر. ولعل ابن الأثير قد اطلع علىٰ كلام عبد القاهر في الدلائل، ووافقه في قوله الذي يقول فيه: «ليس النظمُ من مذاقةِ الحُروف وسلامتها مما يَثْقُل علىٰ اللِّسان في شيء، ثم إنه اتّفاقٌ من العقلاء أن الوصف الذي به تَنَاهىٰ القرآنُ إلىٰ حَدٍّ عَجِزَ عنه المخلوقون، هو الفصاحةُ والبلاغة، وما رأينا عاقلاً جعلَ القرآن فصيحًا أو بليغًا بأن لا يكونَ في حُروفهِ ما يثقلُ علىٰ اللّسان؛ لأنه لو كان يصحُّ ذلك لكان يجبُ أن يكون السُّوقيُّ الساقطُ من الكلام، والسَّفْسَافُ الرَّديءُ من الشعرِ فصيحًا إذا خَفَّتْ حروفهُ»[2].

كما اختلف البلاغيون في قضية (**المبالغة**) من حيث بلاغتها، وقد أسفر الخلاف عن ثلاثة آراء: القبول مطلقًا، والرفض مطلقًا، والرأي الثالث التوسط، وهو ما رجحه بعض البلاغيين حيث استحسن «التوسط بين الأمرين، فتُقبل - أي المبالغة - مع الحسن إذا جرت علىٰ منهج الاعتدال، وهذا رأي جمهرة العلماء، **ودليل ذلك**: وقوعها في التنزيل علىٰ ضروب مختلفة»[3].

ومن الأمثلة الدالة - كذلك - علىٰ أن القرآن الكريم كان أهم الأدلة عند البلاغيين قولهم: «إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي مفردة فقط، **ومن أدل الدليل علىٰ ذلك**، أن ألفاظ القرآن الكريم قد نطق بها العرب قبل نزوله علىٰ النبي ﷺ وليس فيه لفظةٌ من الألفاظ إلا وقد تكلموا بها، وجاءت عنهم، ولولا ذلك لما كان عربيًّا، لأنه لما نزل علىٰ لغة القوم وكلامهم، ونحن قد

(١) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب الشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، (١/ ١٩١).

(٢) دلائل الإعجاز، تحقيق: شاكر، (ص٥١٩، ٥٢٠).

(٣) علوم البلاغة البيان المعاني البديع، للشيخ المراغي، (ص٣٣٦).

رأينا القرآن الكريم يفوق جميع كلامهم، ويعلو عليه مع كونه واردًا علىٰ لغتهم قد تكلموا بألفاظه ونطقوا بها، ثبت لنا من ذلك أن ألفاظ القرآن الكريم إنما تفضل سائر الكلام من حيث تركيبها ونظمها. وهي من حيث الانفراد مساوية لكلام العرب، حيث هي عين ألفاظهم ونفس كلامهم، وهذا مما لا شك فيه ولا ارتياب»[1].

وبناء علىٰ ذلك وضعوا بلاغة القرآن الكريم في الحد الأعلىٰ من طبقات البلاغة، فجاءت علىٰ ثلاث مراتب: **عليا**: وهي بلاغة القرآن الكريم، ولذا كانت مثالاً يحتذىٰ، ودليلاً علىٰ فصاحة الاستعمال وبلاغة العبارة. **ووسطىٰ**: وهي ما تتفاوت فيها بلاغة البلغاء. **ودنيا**: وهي التي تصل إلىٰ حد الفهم والإفهام، بحيث إذا نزل الكلام عنها لدونها التحق بأصوات الحيوان.

لذلك لم يكن غريبًا أن يحتج البلاغيون وأصحاب اللغة والأدب علىٰ طريقة كلامهم ومعانيهم بالقرآن الكريم، ويحسنون الاقتباس منه، ويقدمون معانيه، حيث قالوا: للبلاغة طرفان، **أعلىٰ** إليه تنتهي، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه، وقد جعله البلاغيون متمثلاً في القرآن الكريم بألفاظه، ومعانيه، ونظمه، وكذلك في مطابقته لمقتضيات الأحوال المختلفة مع دقة التعبير وقوة التأثير... **وأسفل** منه تبتدئ، وهو ما إذا غُير الكلام عنه إلىٰ ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات، وإن كان صحيح الإعراب، وبين هذين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة في درجاتها، يعلو بعضها علىٰ بعض بحسب اختلاف المقامات ومراعاة الخصائص والاعتبارات المناسبة، والبعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة[2].

ولأن القرآن دليل إجمالي فقد كان حجةً علىٰ جودة الكلام وصحة الاستعمال، وفصاحة

---

(١) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ضياء الدين ابن الأثير، (ص٦٦).

(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، (١/ ٤٦). وينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيىٰ بن حمزة العلوي، (٣/ ١٣٧)، وعروس الأفراح للسبكي، (١/ ٩٣)، والأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، (١/ ١٣).

العبارة في السياقات اللغوية المتنوعة، ومن ذلك قول المبرد: «ومما يُستحسن لفظُه ويستغرب معناه، ويحمد اختصاره قول أعرابي من بني كلاب:

فمن يك لم يغرض فإني وناقتي * بحجرٍ إلىٰ أهل الحمىٰ غرضان

تحن فتبدي ما بها من صبابة * وأخفي الذي لولا الأسىٰ لقضاني

يريد: لقضىٰ علي، فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطففين: ٣)، والمعنىٰ إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم، ألا ترىٰ أن أول الآية: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (المطففين:٢)، فهؤلاء أخذوا منهم ثم أعطوهم، وقال الله ﷻ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ (الأعراف:١٥٥)»[1]. فالمبرد يستدل علىٰ فصاحة هذا الاستعمال (لقضاني) بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾، وهذا من الاستدلال علىٰ بلاغة التركيب وصحة الاستعمال وفصاحة العبارة.

*** ثانيًا: الحديث النبوي.**

في الاستدلال بالحديث النبوي علىٰ القواعد اللغوية والنحوية خلافٌ بين النحويين؛ نظرًا لتعدد ألفاظ الروايات في الحديث الواحد وتجويز رواية الحديث بالمعنىٰ، وهذا يدل علىٰ أنه ربما كان اللفظ – بذاته – غير صحيح النسبة إلىٰ النبي ﷺ، فيكون صحيحًا بمعناه دون جميع ألفاظه.

وقد طرح السيوطي هذه المسألة في كتابه (**الاقتراح**)، فقال: «وأما كلامه فيستدل منه بما ثبت أنه قاله علىٰ اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا، إنما يوجد في الأحاديث القصار علىٰ قلة أيضًا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنىٰ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا

(١) الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، (١/ ٣١).

ترىٰ الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا علىٰ أوجه شتىٰ بعبارات مختلفة»[1].

وقد أنكر النحاة علىٰ ابن مالك إثباته للقواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث كما ذكر السيوطي أيضًا، ونقل قول أبي حيان: بأن هذا «لم يكن مسلك الواضعين الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسىٰ بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، وأن المتأخرين قد تبعوا الأوائل علىٰ هذا المسلك، كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[2].

أما البغدادي في (خزانة الأدب) فقد خالف هذا الرأي قائلاً: إن «الصَّوَاب جَوَاز الاحْتجَاج بالحَديثِ للنحوي فِي ضبط أَلْفَاظه، وَيلْحق بِه مَا رُوِيَ عَن الصَّحَابَة وَأهل الْبَيْت... وَلَوْلَا تَصْرِيح الْعلمَاء بِجَوَاز النَّقْل بِالْمَعْنَىٰ فِي الحَدِيث لَكَانَ الأولىٰ فِي إِثْبَات فصيح اللُّغَة كَلَام النَّبِي لِأَنَّهُ أفْصح الْعَرَب»[3].

وهذا الكلام الأخير له وجاهة في هذه المسألة التي نحن بصددها، وهي الاستدلال بالنص النبوي علىٰ البلاغة؛ إذ الأمر فيها يحتاج إلىٰ تفصيل؛ فبينما نجد النحاة يقصرون احتجاجهم بالشعر حتىٰ منتصف القرن الثاني الهجري، ويعدون هذه الفترة نهاية عصر الاحتجاج اللغوي نجد أن أهل الأدب والنقاد يحتجون بكلام الشعراء من المولدين والمحدثين.

لأن في البلاغة أمرين مهمين، الأول: طريقة النظم وبناء الأسلوب، والآخر: ابتكار المعاني، فإنْ تعلق الاحتجاج علىٰ النظم وبناء الأسلوب - من طرق الفصل والوصل، والتقديم والتأخير...إلخ، بالموثوق به من الكلام العربي محل الاحتجاج، فإن الأمر في ابتكار المعاني، وتوليد الصور، وإبداع اللطائف، وإيجاد المخترعات، أوسع باعًا من الاقتصار علىٰ كلام من

(١) الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، (ص١٠٦).

(٢) السابق، (ص١٠٧).

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، (١/ ٩، ١٠).

يوثق بعربيتهم، ولذلك يعدّ البلاغيون أشعار المولدين والمحدثين في هذا الباب مما يعول عليه في الاستشهاد، وقد دخل الاستدلال - في البلاغة - بالحديث النبوي الصحيح من هذا الباب أيضًا، فإنه ليس بأقل من كلام هؤلاء الشعراء في الاستدلال علىٰ المعاني والمبتكرات واللطائف.

بالإضافة إلىٰ أننا نجد أهل اللغة يعتمدون الحديث النبوي أصلاً من أصول المادة اللغوية، كما في كتب (غريب الحديث) التي تعد من المعجمات المهمة التي رجع إليها مؤلفو كتب اللغة، بل إن بعض علماء المعاجم كابن منظور يصرح في مقدمة (لسان العرب) بأنه جعل كتاب (النهاية في غريب الحديث) من مصادره.

وقد جعل البلاغيون من أساليب البديع: (أسلوب الاقتباس)، وهو يقوم علىٰ أخذ بعض الحديث النبوي واستعماله في الكلام؛ فهو مما يزيد الأسلوب بهاءً وحسنًا، وعلق السبكي عليه فقال: إنه «مأخوذ من اقتباس الضوء، وهو (أن يضمن الكلام شيئًا من القرآن أو الحديث) النبوي - علىٰ قائله أفضل الصلاة والسّلام -، والمراد بتضمينه أن يذكر كلامًا وجد نظمه في القرآن أو السنة، مرادًا به غير القرآن»[1].

وقد كثر استشهاد البلاغيين علىٰ مباحث البلاغة بالحديث النبوي الشريف في علومها الثلاثة: المعاني والبيان والبديع. فمن ذلك قول صاحب كتاب (البرهان في وجوه البيان) مستدلاً علىٰ: أن الإيجاز له مواضع يحسن فيها أكثر من الإطناب؛ يقول: «ولذلك لا ترىٰ في الحديث عن الرسول ﷺ والأئمة ﷺ شيئًا يطول، وإنما يأتي علىٰ غاية الاختصار والاقتصار، وفي الجوامع التي تعرض علىٰ الرؤساء فيقفون علىٰ معانيها، ولا يشغلون بالإكثار فيها»[2].

كما استدل عبد القاهر الجرجاني - بحديث النبي ﷺ - في كلامه عن الجناس والسجع،

(١) عروس الأفراح، (٢/ ٣٣٢).

(٢) البرهان في وجوه البيان، لابن وهب، (ص١٥٤).

وأنهما يَحْسُنان غايةَ الحسن حينما «يكون المعنىٰ هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتىٰ لا تجده لا تبتغي به بدلًا، ولا تجد عنه حولًا، ومن هاهنا كان أحلىٰ تجنيس تسمعه وأعلاه، وأحقه بالحسن وأولاه، ما وقع من غير قصد من المتكلم إلىٰ اجتلابه، وتأهب لطلبه»[1]، نجده يستدل علىٰ ذلك بكلام النبي ﷺ، فيقول: «وإن أنت تتبعت من الأثر وكلام النبي ﷺ تثق كل الثقة بوجودك علىٰ الصفة التي قدمت، وذلك كقول النبي ﷺ: «**الظلم ظلمات يوم القيامة**»[2]، وقوله صلوات الله عليه: «**لا تزال أمتي بخير ما لم تر الغِنىٰ مغنمًا، والصدقة مغرمًا**»[3]... فأنت لا تجد في جميع ما ذكرت لفظًا اجتُلب من أجل السجع، وترك له ما هو أحق بالمعنىٰ منه وأبرّ به، وأهدىٰ إلىٰ مذهبه»[4].

ومن أدق الأبواب التي وظف فيها عبد القاهر حديث النبي ﷺ: استدلاله علىٰ أن الحكم البلاغي قد يقتضي أن (التشبيه يحسن حيث لا تحسن الاستعارة)، ويستدل علىٰ ذلك بحديث: «**الناس كإبل مائة، لا تكاد تجد فيها راحلة**»[5]، ويقول: «قل الآن من أي جهة تصل الاستعارة ها هنا، وبأي ذريعة تتذرع بها؟ هل تقدر أن تقول: رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة، في معنىٰ: رأيت أناسًا أو الإبل مائة التي لا تجد فيها راحلة، تريد الناس، كما قلت: رأيت أسدًا علىٰ معنىٰ:

---

(١) أسرار البلاغة، (ص١٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، حديث رقم (٢٤٤٧).

(٣) النص علىٰ هذا النحو عند الجرجاني، ولم أقف علىٰ تخريجه بهذا النص، وإنما وجدت روايات بألفاظ مختلفة منها: «إِذَا اتُّخِذَ الْفَيْءُ دِوَلًا وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا وَالزَّكَاةُ مَغْرَمًا...» الحديث، ينظر: مشكاة المصابيح، للتبريزي، رقم (٥٤٥٠).

(٤) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، (ص١١).

(٥) نص الحديث: «تَجِدُونَ النَّاسَ كَإِبِلٍ مِائَةٍ، لَا يَجِدُ الرَّجُلُ فِيهَا رَاحِلَةً». صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة»، حديث رقم (٢٥٤٧).

رجلًا كالأسد أو الأسد، علىٰ معنىٰ الذي هو كالأسد؟ وكذا قول النبي ﷺ: «**مثل المؤمن كمثل النخلة أو مثل الخامة**»(١)، لا تستطيع أن تتعاطىٰ الاستعارة في شيء منه فتقول: رأيت نخلة أو خامة علىٰ معنىٰ رأيت مؤمنًا»(٢).

وفي حديثه عن المعاني، وأنها تنقسم قسمين: عقلي وتخييلي، يقول: إن «العقلي علىٰ أنواع: عقلي صحيح مجراه - في الشعر والكتابة والبيان والخطابة - مجرىٰ الأدلة التي تستنبطها العقلاء، والفوائد التي تثيرها الحكماء، ولذلك تجد الأكثر من هذا الجنس منتزعًا من أحاديث النبي ﷺ وكلام الصحابة رضي الله عنهم، ومنقولاً من آثار السلف الذين شأنهم الصدق، وقصدهم الحق، أو ترىٰ له أصلًا في الأمثال القديمة والحكم المأثورة عن القدماء»(٣). ولو جعلنا نستقصي كلام الجرجاني والبلاغيين، ونرصد توظيفهم لحديث النبي ﷺ في الاستدلال علىٰ التحسين فسيطول بي المقام، فإن ذلك يحتاج إلىٰ بحث مستقل.

ومن أهم ما يُستدل به علىٰ أن أهل البلاغة والأدب يرون حديث النبي ﷺ وبخاصة الأحاديث القصار، في مرتبة الدليل العام الذي يستدل به ويقاس عليه، قول الجاحظ: «وقد عابَ التشديق، وجانبَ أصحابَ التقعيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهو الكلام الذي ألقىٰ الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الأفهام، وقلة عدد

(١) نص الحديث: «مَثَلُ المُؤْمِنِ كَمَثَلِ الخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَأَتْهَا، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ تَكَفَّأُ بِالْبَلَاءِ، وَالفَاجِرُ كَالأَرْزَةِ، صَمَّاءَ مُعْتَدِلَةً، حَتَّىٰ يَقْصِمَهَا اللهُ إِذَا شَاءَ»، صحيح البخاري، كتاب المرضىٰ، باب ما جاء في كفارة المرض، حديث رقم (٥٦٤٤).

(٢) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، (ص٢٤٤، ٢٤٥).

(٣) السابق، (ص٢٦٣).

الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلىٰ معاودته. لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب...إلخ»[1].

*** ثالثًا: كلام العرب.**

أعني به: المشهور المتداول مما يستدل به علىٰ صحة الاستعمال الأسلوبي لغةً وبيانًا، فهو مما يحتج به علىٰ بلاغة العبارة، وفصاحة الألفاظ، ولذا قصر السبكي تحديد (الغرابة) - فيما يتعلق بالألفاظ - علىٰ فهمهم وعقلهم دون من سواهم؛ إذ لو ترك مقياس الغرابة - علىٰ العموم - في الحكم علىٰ الألفاظ لسائر أهل زماننا، لحكموا بأن كثيرًا من ألفاظ العربية غريبًا؛ لفساد الأذواق وبُعدِ الناس عنها. يقول السبكي في شرحه لكلام التلخيص عن الغرابة: «ينبغي أن يحمل علىٰ الغرابة بالنسبة إلىٰ العرب العرباء، لا بالنسبة إلىٰ استعمال الناس، ولو أراد الثاني لكان جميع ما في كتب الغريب غير فصيح، والقطع بخلافه، والمراد قلة استعمالها لذلك المعنىٰ لا لغيره»[2].

وحين تحدث البلاغيون عن الفصاحة نصوا علىٰ أن (فصاحة الكلمة) تعني: أن تكون جارية وفق سنن الفصيح من كلام العرب، كأن تكون متناسبة الحروف، خالية من الغرابة ومخالفة القياس، وهذا الأخير يعني موافقة العرف اللغوي، وإنما عابوا التعقيد اللفظي والمعنوي؛ لأنه خارج عن الفصيح من كلام العرب، كما عابوا الألفاظ ذات الحروف المتقاربة في المخارج؛ لأنها تكد لسان الناطق بناء علىٰ الشائع المطرد من كلام العرب.

يقول ابن الأثير - في هذا الصدد -: «ومن أدل الدليل علىٰ أن المخارج المتباعدة أحسن تأليفًا من المخارج المتقاربة، أن العرب من شأنهم وعادتهم، أن يعدلوا في كلامهم عن الأثقل إلىٰ

(١) البيان والتبيين، الجاحظ، (٢/ ١٧).

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي، (١/ ٦١).

الأخف؛ طلبًا للاستحسان، وهذا شائع عنهم، وكثير في لغتهم»[1].

ونرىٰ في حديث ابن رشيق عن المجاز استدلالاً علىٰ حسنه وبلاغته بناء علىٰ ما ورد في كلام العرب من استعمال، فيقول: «والعرب كثيرًا ما تستعمل المجاز، وتعده من مفاخر كلامها، فإنّه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة»[2]. وكذلك في استحسان التشبيه بوصفه أداة بلاغية مهمة في التعبير، وأسلوبًا بيانيًّا عذبًا في كلام البلغاء والكتاب، نجد المبرد يقول: «التشبيه جار كثيرًا في كلام العرب، حتىٰ لو قال قائل هو أكثر كلامهم لم يبعد»[3]، وقد جعله المبرد معيارًا يحتكم إليه في التفاضل بين الأدباء والشعراء.

وكذلك نجد البلاغيين يضبطون مباحث دلالات الألفاظ، ومعاني الخبر والإنشاء، وصيغ الأمر والنهي، والاستفهام وأدواته، والنداء وأدواته، والفصل والوصل ومواضعهما ودلالاتهما، والقصر وأدواته، وأحوال الإسناد الخبري...إلخ، بناء علىٰ استعمال العرب ولغتهم، إذ إنها مما يستدل بها علىٰ حسنها وقبحها وضبطها وقواعدها وقوانينها. يقول صاحب الإيضاح عن مبحث الفصل والوصل: «ولا يحيط علمًا بكنهه إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعًا سليمًا، ورزق في إدراك أسراره ذوقًا صحيحًا»[4]. ويقول صاحب الطراز عن أهمية العلم بكلام العرب في باب البلاغة: «إن كل من لا حظَّ له في هذا العلم لا يمكنه معرفة الفصيح من الكلام والأفصح، ولا يدرك التفرقة بين البليغ والأبلغ»[5].

فليس لمتكلم بليغ ينظم كلامه وفق سنن العربية أن يخرج علىٰ كلام العرب وضوابطهم،

(١) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لابن الأثير، (ص٤٠-٤١).

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق، (١/ ٢٦٥).

(٣) الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، (٣/ ٧٠).

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، (٣/ ٩٧).

(٥) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيىٰ بن حمزة العلوي، (١/ ٢١).

بل عليه أن يلتزم بما ورد عنهم من طرائق الإسناد والتركيب؛ ذلك أن (نظرية النظم) وهي خلاصة الفكر البلاغي قديمًا وحديثًا قامت علىٰ توخي معاني النحو، وفهم أسرار تعلق الكلم بعضه ببعض، والتعلق له ثلاثة وجوه: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، وهي في الحقيقة دراسة للطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض عند العرب. يقول عبد القاهر:

وقد علمنا بأن النظم ليس سوىٰ * حكم من النحو نمضي في توخيه

لو نقب الأرض باغ غير ذاك له * معنىٰ، وصعّد يعلو في ترقيه

ما عاد إلا بخسر في تطلبه * ولا رأىٰ غير غي في تبغيه

والفرق بين النحو والبلاغة في باب الاحتجاج بكلام العرب أن النحو يهتم بالصحة، والبلاغة تشترك معها في هذا الجانب في علم المعاني، ثم تزيد البلاغة علىٰ الصحة في علم البيان من حيث إيراد المعنىٰ الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة، وكذلك في علم البديع حيث وجوه تحسين الكلام. صحيح أن البلاغة تتوسع في الاستشهاد والاحتجاج بكلام من يحتج بهم وبغيرهم من الأدباء والشعراء بعد عصر الاحتجاج، لكنها في علم المعاني تقوم علىٰ مبدأ (الاحتراز عن الخطأ)[1]، وذلك أمر له ضوابط استعمالية وقوانين لغوية تضبطه.

ونرىٰ ابن جني يصرح في كتابه (الخصائص) بعد استشهاده ببيت للمتنبي فيقول: «ولا تستنكر ذكر هذا الرجل – وإن كان مولدًا – في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسربه، فإن المعاني يتناهبها المتقدمون. وقد كان أبو العباس – وهو الكثير التعقب لجلة الناس – احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه»[2].

(١) مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، (ص١٦٣).

(٢) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (١/ ٢٥).

ويفصل ابن جني هذا التصور في أن المعاني لا نتوقف فيها علىٰ عصر دون عصر، وطائفة دون أخرىٰ، ويذكر ذلك في (المحتسب)، ويشير إلىٰ أنه لا ينبغي أن نقول: «ما يقوله من ضعفت نحيزته، وركت طريقته: هذا شاعر محدث، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله ﷻ؟ فإن المعاني لا يرفعها تقدم ولا يُزْرِي بها تأخر. فأما الألفاظ فلعمري أنىٰ هذا الموضع معتبر فيها، وأما المعاني ففائتة بأنفسها إلىٰ مغرسها، وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة كان الاحتجاج في المعاني بالمولَّد الآخر أشبه»(١).

وتجدر الإشارة إلىٰ أن هناك رأيًا يقول: «إن استحسان الألفاظ واستقباحها لا يؤخذ بالتقليد من العرب لأنه شيء ليس للتقليد فيه مجال، وإنما هو شيء له خصائص وهيآت وعلامات إذا وجدت عُلِمَ حُسْنُهُ من قبحه، وقد تقدم الكلام علىٰ ذلك في باب الفصاحة والبلاغة، وأما الذي نقلد العرب فيه من الألفاظ فإنما هو الاستشهاد بأشعارها علىٰ ما ينقل من لغتها، والأخذ بأقوالها في الأوضاع النحوية في رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وجزم الشرط وأشباه ذلك وما عداه فلا»(٢).

وهذا رأي معتدّ به، لأنه محمول علىٰ أن المعاني والأغراض واللطائف ومبتكرات الإنشاء لا يقتصر فيها علىٰ ما نقل عن العرب، وإنما يستشهد بكلامهم وكلام غيرهم، لكن في الوقت نفسه هناك مباحث في البلاغة – كمباحث الألفاظ مثلًا – إنما يحتج بكلام العرب فيها من حيث إفادتها معاني مخصوصة، فإن: «كل علمٍ محتاجٌ إلىٰ السماع، وأحوجه إلىٰ ذلك علم الدين، ثم الشعر، لما فيه من الألفاظ الغريبة، واللغات المختلفة، والكلام الوحشي... وأشباه هذا لأنه لا يلحق بالذكاء والفطنة»(٣).

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، (١/ ٢٣١).

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، (١/ ١٥٧).

(٣) الشعر والشعراء، لابن قتيبة، (١/ ٨٢).

وقد ذكر أبو هلال أن «المعاني علىٰ ضربين: ضرب يبتدعه صاحب الصناعة من غير أن يكون له إمام يقتدي به فيه، أو رسوم قائمة في أمثلة مماثلة يعمل عليها، وهذا الضرب ربما يقع عليه عند الخطوب الحادثة، ويتنبه له عند الأمور النازلة الطارئة. والآخر ما يحتذيه علىٰ مثالٍ تقدم ورسمٍ فرط. وينبغي أن يطلب الإصابة في جميع ذلك، ويتوخىٰ فيه الصورة المقبولة، والعبارة المستحسنة، ولا يتكل فيما ابتكره علىٰ فضيلة ابتكاره إياه، ولا يغره ابتداعه له»(١). لذلك نجد من شرائط فصاحة استعمال الألفاظ: «أن تكون الكلمة جاريةً علىٰ العرف العربي غير شاذة وأن تكون مصغرة في موضع يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو ما جرىٰ مجراه وألا تكون مبتذلة بين العامة وغير ذلك من الأوصاف»(٢). بالإضافة إلىٰ تحكيم الذوق الاستعمالي الذي يختلف باختلاف العصر أيضًا، فمن الألفاظ ما تتغير مقبوليته بتغير الزمان والمكان، «فما استلذه السمع منها فهو الحسن، وما كرهه ونبا عنه فهو القبيح»(٣).

*** رابعًا: العرف.**

تعدد التعبير عن (**العرف**) في كتب البلاغة، فبعضهم يسميه العرف(٤)، وبعضهم يسميه العادة(٥)، وكلاهما يدلان علىٰ الاحتكام إلىٰ ما جرىٰ في الاستعمال والتصور من دلالات لغوية متعارف عليها، كقول بعضهم: إن «ترك القيد دليل في العرف علىٰ الإطلاق»(٦)، أو صور بلاغية

(١) كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، (ص٨٤، ٨٥).

(٢) المثل السائر، (١/ ١٥٧).

(٣) السابق، (١/ ٨١).

(٤) ينظر: أسرار البلاغة، (ص٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٠، ٣٠٩)، والإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، (١/ ٩١)، (٣/ ١١٤).

(٥) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، (١/ ٦٢، ١٥٨، ١٧٩)، (٣/ ٢١٢). وينظر: كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، (ص١١٢).

(٦) الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، (١/ ٩١).

وأخيلة فنية في المعاني والمضامين. كقول بعضهم: «ومن عيوب المعنىٰ مخالفة العرف، وذكر ما ليس في العادة»[1].

والعرف في أصل المعنىٰ يدل علىٰ ما تعارف عليه القوم، وهو علىٰ نوعين: العرف اللغوي، والعرف الاستعمالي، فالعرف اللغوي يتعلق بما تعارف عليه اللغويون في أن (أل) للتعريف، و(لا) للنفي وللنهي، و(إنما) للقصر، وهذا العرف مرتبط - من هذه الجهة اللغوية - بالدليل السابق، أقصد (كلام العرب)، فمن ذلك - علىٰ سبيل المثال - الاستدلال علىٰ أن (**إِنَّمَا**) تفيد القصر، وأنها أحد أساليبه التي تفيد تخصيص الموصوف بالصفة، فقد استدل البلاغيون علىٰ ذلك بقولهم: «**والدليل** علىٰ أنها تفيد القصر:

١- كونها متضمنة معنىٰ (ما وإلا)، لقول المفسرين في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ ﴾ (البقرة: ١٧٣) بالنصب معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهو المطابق لقراءة الرفع...إلخ.

٢ - ولقول النحاة: «إنما لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه».

٣- ولصحة انفصال الضمير معها، كقولك: (إنما يضرب أنا)، كما تقول: (ما يضرب إلا أنا)»[2].

فإقامة الدليل علىٰ إفادة معنىٰ (**إنما**) للقصر مردها إلىٰ المعاني اللغوية المتعارف عليها في استعمال الكلمة، وهو ما يعنيه قولهم (لصحة انفصال الضمير معها)، فمرجع ذلك إلىٰ عرف الاستعمال، ولذلك استشهدوا عليه بأقوال أهل الاختصاص من النحويين.

أما العرف الاستعمالي فيتعلق بالمقام والزمان أكثر من تعلقه باللغة، وهو علىٰ نوعين أيضًا: **العرف الخاص**، وهو عرف كل جماعة لغوية علىٰ استعمال تراكيب معينة في دلالات معينة، وقد

(١) كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، (ص١١٢).

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، (٣/ ٢٥-٢٦).

سمىٰ العلوي نوعًا من الحقيقة باسم (الحقائق العرفية)، فيقول: «نريد باللفظة العرفيّة، التي نقلت من مسمّاها اللغوي إلىٰ غيره بعرف الاستعمال، ثم ذلك العرف، قد يكون عامّا، وقد يكون خاصّا»(١).

وهذا ينسحب علىٰ المجاز والكناية وغيرها من أساليب البلاغة العربية(٢)، فدلالة قول الشاعر: (**جبان الكلب مهزول الفصيل**)، للدلالة علىٰ الكرم دون غيره من الدلالات، لا تفهم إلا من خلال فهم العرف الخاص للبيئة التي استعملت هذه الصور للدلالة علىٰ هذا المعنىٰ، ومن ثم نفهم لِمَ لَمْ يعد هذا التعبير مستعملاً في غير سياقه الزمني والبيئي الخاص، وهناك من التشبيهات ما يفرضها عرف خاص كذلك لدلالة معينة، ولا تستحسن إن نزعت من سياقها.

فمن العرف الخاص ما يتعلق بالخيال البلاغي المرتبط بالبيئة والعصر، فبنية التشبيهات والاستعارات مردها إلىٰ ما يعرف الإنسان من مفردات مكانه وزمانه، ومن ثم تأتي الصور متفاوتة في التأثير بحسب عرف المحيط المتعلق بإنتاج الصورة، فإن شاركه المتلقي فذلك لقرب خياله من خياله، وإدراكه من إدراكه. يقول عبد القاهر في (ما يصلح أن يصرف للاستعارة وما لا يحسن): «الشَّبه إذا كان وصفًا معروفًا في الشيء قد جرىٰ العُرف بأن يُشبَّه من أجله به، وتُعُورف كونه أصلاً فيه، يقاسُ عليه»(٣). وهذا دليل من أدلة استحسان الظاهرة اللغوية بناء علىٰ العرف.

فإن اختلف الزمان والمكان فالغالب ألا يحصل تذوق لهذه الصور البلاغية إلا بفهم عرفها الملابس لها، وظروفها التي قيلت فيها، ومدار الاستحسان والتقبيح هنا علىٰ ما بقي لها من طاقات إبداعية قادرة علىٰ التأثير.

أما العرف العام فهو ما يتعلق استعماله بالعرف البشري عامة من صور بلاغية وأخيلة

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، (١/ ٣٠).

(٢) ينظر: الصورة البيانية في الموروث البلاغي، حسن طبل، (ص١٧٨-١٨٩).

(٣) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، (ص٢٤٩-٢٥٠).

ومخاطبات عقلية...إلخ، وهذا ليس مرتبطًا بعصر دون عصر، ولا بمكان دون آخر، بل هي مفردات تدركها الطبيعة الذهنية للبشر جميعًا. وقد وردت صور القرآن الكريم (الكناية والتشبيه والاستعارة والتعريض) وغيرها علىٰ العرف العام دون العرف الخاص، فضمن ذلك لها البقاء والخلود وروعة التأثير، مع اختلاف المكان، وحقق لها استمرارية دلالاتها، وقوة طاقتها التعبيرية مع مر العصور وتوالي الأيام.

ومما يدل علىٰ أن الصورة البلاغية - التي يشترك العقل الجمعي في فهمها - مما يجري بها العرف ويشترك الناس في فهمها، وأنها من النوع الذي يقدم علىٰ غيره، أن عبد القاهر جعلها من التصوير البياني المفيد، حيث يقول: «إن الكثير منه - أي المفيد - تراه في عِداد ما يشترك فيه أجيال الناس، ويجري به العُرْف في جميع اللغات، فقولك: رأيت أسدًا، تريد وصفَ رجل بالشجاعة وتشبيهُهُ بالأسد علىٰ المبالغة، أمرٌ يَستوي فيه العربيُّ والعجميُّ، وتجِده في كل جِيل، وتسمعه من كل قبيل، كما أن قولنا: زيد كالأسد، علىٰ التصريح بالتشبيه كذلك، فلا يمكن أن يُدَّعَىٰ أنا إذا استعملنا هذا النحو من الاستعارة، فقد عمدنا إلىٰ طريقةٍ في المعقولات لا يعرفها غير العرب، أو لم تتفق لمن سواهم، لأن ذلك بمنزلة أن تقول: إن تركيبَ الكلام من الاسمين، أو من الفعل والاسم، يختصّ بلغة العرب، وإنّ الحقائق التي تُذكر في أقسام الخبر ونحوه، مما لا نعقله إلاّ من لغة العرب، وذلك مما لا يخفَىٰ فسادُه»[1].

وكذلك نجد البلاغيين يستدلون بالعرف علىٰ دلالة المجاز وصحة الاستعمال الاستعاري، وضبط دلالات الألفاظ، ودلالات الصور البلاغية، ومعاني الأدوات والحروف...إلخ، وبذلك فإن العرف بمفهومه الواسع (المرتبط بالعرف اللغوي أو العرف الاجتماعي المتحكم في توجيه الدلالات والمعاني) مما يستدل به أهل البلاغة علىٰ التحسين والتقبيح، فإن خُولف العرفُ

(١) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، (ص٣٤).

نظروا: هل المخالفة لضابط لغوي عام بحيث إذا خالفه التبس المعنىٰ وحصل الإشكال، فإن كان كذلك فهو مخالف لقوانين البلاغة من حيث اقتضاء الصحة والاحتراز من الخطأ. أما إن كانت المخالفة في إيراد معان جديدة ومبتكرات تصويرية مبتدعة نظروا في السياق، وأخذوا بقاعدة تضافر الأدلة والقرائن، وما يقتضيه مذهب الفن، وأطلقوا الحكم بعد ذلك بناء علىٰ ذوق مصقول.

*** خامسًا: مذهب الفن.**

مصطلح (الفن) هنا علىٰ نوعين:

النوع الأول: بمعنىٰ طريقة الإنشاء الخاص الذي له طبيعة معينة في الاستعمال، فيكون بمعنىٰ الفن البلاغي أو الأساليب ذات القالب الخاص، فلكل مبحث من مباحث البلاغة طبيعة خاصة في تكوينه وإنشائه، يحتكم إليها في التحسين والتقبيح.

ومثاله ما ذهب إليه البلاغيون من أن التعريض يختص باللفظ المركب، وأنه لا يقع في الألفاظ المفردة، والدليل علىٰ ذلك: أن التعريض لا يفهم من جهة الحقيقة والمجاز، ولا نقل الألفاظ عن معناها التبادري إلىٰ معنىٰ جديد، وإنما يفهم التعريض من جهة التلويح والإشارة، لذلك لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلىٰ التركيب(١).

فهذا الحكم بأن التعريض يقع في التراكيب دون الألفاظ مرده إلىٰ طبيعة هذا المبحث البلاغي من جهة إفادة الدلالة، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا ﴾ (هود:٢٧)، فالتعريض في قوله تعالىٰ علىٰ لسانهم: ﴿ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا ﴾ وهو تعريض بأنهم أحق بالنبوة منه.

وكذلك مبحث الكناية، فقد عدها البلاغيون أبلغ من التصريح؛ لأن الكناية فيها دليل علىٰ

(١) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ابن عربشاه، (٢/ ٣٥٨).

المعنىٰ، وبرهان علىٰ الشيء المدعىٰ، وهذا نابع من طبيعة هذا الفن البلاغي وطريقته، فالمبالغة التي تحدثها الكناية، وتزيد بها المعنىٰ تأكيدًا وبهاء، هي في طريقة الإثبات دون المثبت، أو في إعطاء الحقيقة مصحوبة بدليلها. فالفرق بين قولنا: زيد كريم، وزيد كثير الرماد، أن الثانية أثبتت الكرم من جهة برهانية عملية، سواء أكان ذلك مرادًا أم لا. قال الجرجاني: «أما الكناية فإن السبب في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح، أن كل عاقل يعلم إذا رجع إلىٰ نفسه، أن إثبات الصفة بإثبات دليلها، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها، آكد وأبلغ في الدعوىٰ من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجًا غفلًا. وذلك أنك لا تدعي/ شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف، وبحيث لا يُشك فيه، ولا يُظن بالمخبر التجوز والغلط»[1].

إذًا فللكناية مذهب في طريقة البناء، وكذلك التشبيه والتعريض وغيرها، وهي أساليب لها خصائص في طبيعتها خارج السياق، فإذا دخلت في سياق بان حسنها من موقعها أولاً، فإن كان يتطلب وجودها حسنت من حيث تلاؤمها مع النص بما لها من خصائص فنية خاصة بها، وإن لم يحسن موقعها لم يشفع لها نسق بنائها وما تحمله من خصائص فنية، وكذلك الشأن في كل أسلوب.

النوع الثاني: بمعنىٰ أغراض القول، فيكون الفن بمعنىٰ (الغرض)، فمن ذلك: نصهم علىٰ أن لكل غرض من أغراض الكلام ما يلائمه من ألفاظ وتراكيب ومعان، فنجد مثلاً أن «التجلد من العاشق مذموم»[2]، وأن «من عيوب المديح عدول المادح عن الفضائل التي تختص بالنفس، من العقل، والعفة، والعدل، والشجاعة، إلىٰ ما يليق بأوصاف الجسم»[3].

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص٧٢).

(٢) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، (ص١٣١).

(٣) السابق، (ص١١٤).

وكذلك توجيههم بأنه لا تجوز مخاطبة الملوك بخطاب السوقة أو العكس، ولا خطاب المثقفين بخطاب العوام أو العكس، كما نقل الجاحظ في كتابه بعض المقولات التي تثبت ذلك، منها أن «أولَّ البلاغةِ اجتماعُ آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخير اللفظ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة، ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة»(١).

فهذا النوع يعني: الاحتكام إلىٰ طبيعة الفن أو الغرض الذي يستعمله المتكلم، فإن لذلك طبيعة خاصة يحتكم إليها البلاغي، ويقيس بها الكلام والأغراض، مثل: المدح والهجاء والرثاء والنسيب...إلخ، ولكل منها طبيعة في الإنشاء تختلف عن الآخر، ولكل غرض منها ما يناسبه. يقول أبو هلال: «ومن تمام آلات البلاغة التوسع في معرفة العربية، ووجوه الاستعمال لها، والعلم بفاخر ألفاظها وساقطها، ومتخيرها ورديئها، ومعرفة المقامات، وما يصلح في كل واحد منها من الكلام»(٢).

وقد عيب قول الشاعر:

رقيق حواشي الحلم لو أن حلمه ❊ بكفيك ما ماريت في أنه برد

ووصف هذا بأنه: «من الغلط، وما وصف أحد من أهل الجاهلية ولا أهل الإسلام الحلم بالرقة، وإنما يصفونه بالرجحان والرزانة... وإذا ذموا الرجل قالوا: خف حلمه وطاش»(٣). أي أن المعتمد هنا هو أن هذا الوصف غير مسموع بهذه الطريقة في هذا الغرض، وهو من الاحتكام إلىٰ مذهب الفن وما علم بالضرورة في حال المدح.

(١) البيان والتبيين، الجاحظ، (١/ ٩٢).

(٢) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، (ص٢١).

(٣) السابق، (ص١٣٥).

* سادسًا: الذوق.

الحكم علىٰ النصوص يتطلب أمرين: العلم والذوق، أما العلم فهو: مجموعة القواعد والمقاييس التي تعتمدها البلاغة العربية في تقييم النصوص والحكم عليها، وأما الذوق فهو ملكة حاصلة في نفس البليغ، ناتجة عن العلم، مصقلة بالدربة والمران، ولذلك فإن الذوق هنا مشروط بأن يوافق قواعد العلم، أو أن توافقه هي، فإذا كان الأمر كذلك كان الذوق معتمدًا في الاستحسان.

ومن أحسن ما قيل في هذا المعنىٰ قول الجرجاني: «واعلم أنّه لا يصادف القول في هذا الباب موقعًا من السامع، ولا يجد لديه قبولاً، حتىٰ يكون من أهل الذّوق والمعرفة، وحتىٰ يكون ممن تحدّثه نفسه **بأنَّ لِمَا يُومِئ إليه من الحسن واللّطف أصلاً**، وحتىٰ يختلف الحال عليه عند تأمّل الكلام، فيجد الأريحيّة تارة، ويعرىٰ منها أخرىٰ، وحتّىٰ إذا عجّبته عجب، وإذا نبّهته لموضع المزية انتبه. فأمّا من كان الحالان والوجهان عنده أبدًا علىٰ سواء، وكان لا يتفقّد من أمر (النّظم) إلا الصّحة المطلقة، وإلّا إعرابا ظاهرًا، فما أقلّ ما يجدي الكلام معه. فليكن مَنْ هَذِه صفته عندك بمنزلة من عَدِمَ الإحساسَ بوزن الشعر، والذّوقَ الذي يقيمه به، والطّبعَ الذي يميّز صحيحه من مكسوره... لعلمك أنّه قد عَدِمَ الأداة التي معها يعرف، والحاسّة التي بها يجد»[1].

وبناء علىٰ ذلك نجد البلاغيين يصدرون أحكامهم أحيانًا بناء علىٰ استحسان الذوق، كقول ابن رشيق يقول عن التصريع: «هو دليل علىٰ قوة الطبع، وكثرة المادة، إلا أنه إذا كثر في القصيدة دل علىٰ التكلف»[2]، وهو كلام يستند إلىٰ دليل عقلي ومعتمد في الوقت ذاته علىٰ الذوق.

والذوق يستند إلىٰ إعمال العقل، ومثله كمثل قياس شيء علىٰ شيء لعلة قائمة بين

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، (ص٢٩١).

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق، (١/ ١٧٤).

الأمرين، فمن ذلك قول عبد القاهر: «واعلم أنّه ليس إذا لم تمكن معرفة الكل، وجب ترك النّظر في الكلّ. وأن تعرف العلّة والسبب فيما يمكنك معرفة ذلك فيه وإن قلّ فتجعله شاهدًا فيما لم تعرف، أحرىٰ من أن تسدّ باب المعرفة علىٰ نفسك، وتأخذها عن الفهم والتفهّم، وتعوّدها الكسل والهوينا»[1].

وإذا نظرنا إلىٰ تعريفات العلماء للتذوق فسنجد أنها لا تخرج عن إطار الدربة التي لها خبرة علمية وأدبية تمكنها من الحكم علىٰ النصوص وتقييمها، فمن هذه التعريفات أنه: ملكة أو حاسة فنية، وأنه: الفهم الدقيق لعناصر النص الأدبي، وأنه: خبرة تأملية جمالية، وأنه: تقدير العمل الأدبي...إلخ.

وقد قسم الباحثون الذوق عدة أقسام منها: (الذوق الخاص – الذوق العام – الذوق الأعم)، ثم (الذوق العادي والذوق المثقف) و(الذوق السلبي والذوق الإيجابي)، وأن الذوق يحسن إذا كان مستندًا إلىٰ علم وفهم وبصيرة، كي يكون قادرًا علىٰ التفاعل الإيجابي مع النص، وعلىٰ إبراز حيثيات حكمه ورؤيته؛ ومن ثم رأوا أن مصادر تكوين الذوق: هي مخالطة الصفوة، والعقل المتزن، والاطلاع الواسع، وتوافر الموهبة، وإتقان علوم العربية[2].

وقد كان للنقاد العرب قصب السبق في هذا المجال، فقد اهتم كثير منهم ببيان ماهية الذوق وموضوعه، وذكروا أن الفهم يسبق التذوق، وحاولوا تعريفه وتحديد مجالاته ومقاييسه طبقًا للثقافة الأدبية، ومن أبرز هؤلاء: الجاحظ، وابن قتيبة، وابن طباطبا، ومحمد بن سلام الجمحي، والسكاكي...إلخ.

---

(١) دلائل الإعجاز، (ص٢٩٢).

(٢) ينظر: التذوق الأدبي النظرية والتطبيق، محمد الدوغان، ياسين بشير، خالد حماش، عادل الهادي، عاصم بني عامر، (ص٨- ١٧).

يقول السكاكي: «ليس من الواجب في صناعةٍ وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلىٰ مجرد العقل أن يكون الدخيلُ فيها كالناشئ عليها، في استفادة الذوق منها، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلىٰ تحكمات وضعية واعتبارات ألفية؟ فلا علىٰ الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك، إلىٰ أن يتكامل له علىٰ مهل موجبات ذلك الذوق»[1].

وفي سياق إشارة العلوي إلىٰ الأدوات التي تمكن الباحث في الإعجاز القرآني من فقه أساليبه، فيقول: «إن ملاك الأمر فيٰ ذلك كله مؤسس علىٰ علم المعاني، وعلم البيان، فإن عليهما تدور رحاه، ويستحكم أساسه وبناه، وقصاراهما آئلة إلىٰ تحكيم الذوق السليم، والطبع المستقيم»[2]. وبذلك فإن معقد التأمل البلاغي عند العلوي علىٰ أمرين: الذوق والطبع، لكنهما مبنيان في الحقيقة علىٰ فهم ضوابط علوم البلاغة وبخاصة علمي المعاني والبيان.

*** سابعًا: التناسب.**

التناسب هو الأصل الذي ترتد إليه كثير من الحيثيات التي يستند إليها العلماء في التحسين والتقبيح، فلا مفاضلة بين الألفاظ والأساليب خارج السياق إلا من جهة أن أحدها أكثر مبالغة، وأن هذا يفيد المباشرة وهذا يقتضي التأمل وإعمال العقل...إلخ، ويبقىٰ السياق هو الحكم علىٰ مناسبة كل أسلوب للمقام الذي استعمل فيه، فيكون التناسب في النصوص هو الدليل الأقوىٰ في تذوقها والحكم عليها.

ومن ثم يوسع البلاغيون دائرة التناسب في كثير من المباحث والمسائل، فيتناولون: مناسبة اللفظ للفظ، ومناسبة المعنىٰ للمعنىٰ، ومناسبة اللفظ للمعنىٰ، ومن ثمَّ اعتمدوا التناسب دليلًا في

(١) مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، (ص١٦٨).

(٢) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، (٣/ ١٥٥).

التحليل البلاغي للنصوص، وبخاصة في دراسة أحوال المسند والمسند إليه من جهة الفصل والوصل[1]، ومن جهة عطف الخبر على الإنشاء، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس، والغرض من التشبيه، والاستعارة، ومراعاة النظير...إلخ.

ونجد عبد القاهر أيضًا يضع أصلا عامًّا في التناسب فيقول: إن «مِنْ شَأن حكم المحصِّل أن لا ينظر في تلاقي المعاني وتناظُرها إلى جُمَل الأمور، وإلى الإطلاق والعموم، بل ينبغي أن يدقّقَ النظر في ذلك، ويراعَىٰ التناسب من طريق الخصوص والتفاصيل»[2]؛ لأن التناسب وإن كان دليلاً إجماليًّا عامًّا فإن تطبيقاته لا تظهر على وجهها الصحيح إلا في المناقشة وذكر حيثيات الحكم في مسائل البلاغة والنقد الأدبي. وقد أفاد علم النقد من ذلك حينما جعل (المناسبة) من أهم أسس عمود الشعر، وقد تجلىٰ ذلك في ثلاثة عناصر:

- التحام أجزاء النظم والتئامها علىٰ تخير من لذيذ الوزن.
- مناسبة المستعار منه للمستعار له.
- مشاكلة اللفظ للمعنىٰ وشدة اقتضائهما للقافية.

وكلها من الأسس التي ارتضاها النقاد لعمود الشعر كما نص علىٰ ذلك المرزوقي[3]، مما يدل علىٰ وعي هؤلاء العلماء بضرورة تحقيق التناسب، فللاستعارة مثلاً طريقة في البناء والتكوين تحقق لها من المزية والفخامة ما ليس في التعبير المباشر، شريطة أن تستعمل في سياق يتطلبها ويحتاج إلىٰ ما فيها من إعمال الخيال وإدراك العلاقات بين الأشياء، حينئذ تحسن في ذلك الموقع، وإن كان غير ذلك لم تشفع لها فخامتها.

---

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي، (١/ ٥٢٣-٥٤٢)، والأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لابن عربشاه، (٢/ ١٧٤).

(٢) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، (ص٢٨٠).

(٣) ينظر: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، المرزوقي، (١/ ٨، ٩).

وفي حديث البلاغيين عن مراتب البلاغة ذكروا أن الحسن له طرفان ووسائط، وجعلوا أعلىٰ الحسن ما قام علىٰ التناسب علىٰ وجهه الأكمل، فنجد العلوي يقول عنه: إن «الطرف الأعلىٰ منه يقع التناسب فيه بحيث لا يمكن أن يزاد عليه... والطرف الأسفل أن يحصل هناك من التناسب قدر بحيث لو انتقص منه شيء لم تحصل تلك الصورة، ثم بين الطرفين مراتب مختلفة متفاوتة جدا»[1].

***

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، (١/ ٦٩).

الخاتمة وأبرز النتائج

رامت الدراسة من بدايتها الإجابة عن سؤال مهم، وهو: ما الأدلة التي اعتمدها البلاغيون في أحكامهم المتعلقة بالاستحسان والتقبيح؛ ولذلك جاءت هذه الدراسة في مبحثين: الأول: يتعلق بمصطلح (**الدليل**) في التراث البلاغي العربي، في محاولة لاستقصاء مفاهيمه التي لم يكن يستعمل بها. و(**الآخر**): بتعلق بمناقشة طبيعة الأدلة وأنماطها، وبخاصة الأدلة الإجمالية.

وبعد هذا العرض، يمكن صياغة نتائج البحث في النقاط الآتية:

أولاً: استخلاص مثل هذه المباحث من تراث البلاغة العربية يعيد إليها نشاطها العلمي التأصيلي، وبخاصة إذا تكاملت القضايا الخاصة بهذا المنهج، كالأحكام والعلل والقواعد الكلية، لأنها ستثمر قضايا علم جديد يبحث في أصول البلاغة العربية من حيث الأسس الفكرية التي قامت عليها، والمبادئ العامة التي تنظم عملها.

ثانيًا: يترتب على هذا المبحث عدة أسئلة أخرى تحتاج إلى إجابة وتقص وبحث، ومنها: هل في البلاغة العربية قطعي وظني؟ وبصيغة أخرى: هل هناك ما هو متفق عليه عند جماهير البلاغيين، وهناك ما هو مختلف فيه بحيث يكون محله النظر والاجتهاد؟

ثالثًا: البلاغة علم له قواعد، وهذه القواعد هي التي يتبين بها المحلل «كيف ينبغي أن يحكم في تفاضل الأقوال إذا أراد أن يقسم بينها حظوظها من الاستحسان، ويعدّل القسمة بصائب القسطاس والميزان»[1]. ولا سبيل لاتباعها حينئذ إلا باستخلاص أدلة الاستحسان والتقبيح.

رابعًا: البلاغة العربية تقوم على مبدأ (تفاوت مراتب الكلام)، و(اختلاف درجات البلاغة)، ولا يمكن فهم هذا التفاوت، ولا فهم طبيعة هذا الاختلاف إلا من خلال أدلة معلومة،

(١) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، (ص٤).

ولذا كان البحث في هذا القضية ومحاولة طرحها علىٰ هذا النحو الوصفي.

خامسًا: استقراء هذه الأصول هو ما يسلمنا إلىٰ ضرورة إعمال العقل في البحث عن مراتب الأحكام البلاغية في النص، وهذا الجانب لا تختلف فيه الأفهام، إذ إنه مرتبط بأصول اللغة وقواعد المنطق، وعلم الجمال، وقد أشار السكاكي إلىٰ هذا الجانب بقوله: «التحكمات الوضعية والاعتبارات الإلفية»[1]، وإن لم يُحْسِن الدخيلُ علىٰ هذا الفن معرفةَ هذه الأصول فعليه أن «يقلد صاحبها في بعض فتاواه – إن فاته الذوق هناك – إلىٰ أن يتكامل له علىٰ مهل موجبات ذلك الذوق»[2].

سادسًا: البحث عن العلل الجمالية التي تختلف العقول في إدراكها وتقييمها هو الجانب الذي يثري البحث في البلاغة العربية، فقد يكون ناقدو اليوم علىٰ خلاف في توجيه بعض ما استقبحه الأقدمون من وجوه بلاغية، كما وقع في تأويل قول امرئ القيس: (**مستشزرات**)[3]، فقد عده كثير من السابقين عيبًا من عيوب الفصاحة، بينما وجد له بعض البلاغيين بعد ذلك علةً في التوجيه، فانتقل عندهم من كونه قبيحًا إلىٰ كونه حسنًا، وحتىٰ مع اتحاد الزمان، فإن تغاير رؤىٰ الأقران واختلافهم في طبيعة الجمال المبني علىٰ اختلافٍ في فهم العلل والمخارج البلاغية، هو ما يسلم إلىٰ اختلاف وجهات النظر نحو الحسن البلاغي، وهذا كله يرتبط بفهم منظومة الأدلة وأنواعها في البلاغة العربية.

سابعًا: هذا الجانب في الدرس البلاغي يؤكد الفرق بين الأصول المحدودة والعلل غير

---

(١) مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، (ص١٦٨).

(٢) السابق، (ص١٦٨).

(٣) البيت في ديوان امرئ القيس:

غدائره مستشزرات إلىٰ العلا * تضل العقاص في مثنىٰ ومرسل

ينظر: ديوان امرِئ القيس، اعتنىٰ به: عبد الرحمن المصطاوي، (ص٤٣).

المحدودة، فالعلل والمخارج البلاغية في تفسير طرائق التعبير البلاغي هي محل الفرادة في العلم إذا كانت الأصول التي ننطلق منها واحدة، وهذا مؤدٍ إلىٰ خلاف التنوع، لكن الاعتماد علىٰ الذوق بوصفه دليلاً علىٰ الاستحسان وحده يؤدي إلىٰ اختلاف التضاد. وهذا يؤكد علىٰ أهمية تنقيح الأصول بما يتسنىٰ معه الضبط العقلي في الفكر البلاغي، علَّه أن يكون أصلاً لنظرية نقدية متكاملة، تصلح لأن تؤخر هذه المذاهب غير النابعة من الفكر البلاغي العربي.

*** التوصيات العلمية:**

يوصي هذا البحث بما يأتي:

ضرورة عناية الباحثين بتنقيح أصول البلاغة العربية، ومنها مبحث الأدلة وغيرها، لأن العلم بها وبما يلزمها من مباحث تضمن صحة النظر والاستدلال، وفهم تفاوت الأحكام، هو محل هذا العلم، وهو ما يحقق له الانضباط حتىٰ لا يُترك الأمر شذر مذر، ويختلط الحابل بالنابل، ويترك المجال لتقوُّل الأدعياء، فيفسدوا القواعد، ويذهبوا برواء هذا العلم وأصوله.

إن الاحتكام إلىٰ الذوق وحده في فهم الجوانب البلاغية قد يحيل هذا الفن إلىٰ ضرب من الانطباعات الشخصية التي تسقط إذا قاسها الناقد بالأصول والمقاييس الحاكمة لقواعد هذه الصناعة، وحينئذ يحصل الخلاف بين الأصل والحالة القائمة، ويترتب عليه ضرورة وضع آليات لضبط الخلاف بين الأصل البلاغي ومخالفته بالذوق الموجه للعلة، وهنا يأتي السؤال: هل يكون الذوق ضابطًا لغيره مع تسليمنا مسبقًا بأنه غير منضبط في نفسه إذا ترك للميول الذاتية؟ ومن ثم نقول: إن الذوق بوصفه دليلاً علىٰ الاستحسان مقيدٌ بشروط حتىٰ يكون معتمدًا في هذا الباب، كما وضحت ذلك آنفًا.

***

قائمة المصادر والمراجع

- **أسرار البلاغة.** الجرجاني، عبد القاهر، تحقيق: محمود شاكر، ط١، جدة: دار المدني، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم.** ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- **الإيضاح في علوم البلاغة.** القزويني، جلال الدين، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٢، مصر: دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٣م.
- **البرهان في وجوه البيان.** ابن وهب، أبو إسحاق، تحقيق: حفني شرف، د.ط، القاهرة: مكتبة الشباب، مطبعة الرسالة، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح.** الصعيدي، عبد المتعال، د.ط، د.م: مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- **البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها.** العمري، محمد، د.ط، المغرب: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩م.
- **البيان والتبيين.** الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٧، مصر: مطبعة الخانجي، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **التذوق الأدبي النظرية والتطبيق.** الدوغان، محمد؛ بشير، ياسين؛ حماش، خالد؛ الهادي، عادل؛ بني عامر، عاصم، ط٢، د.م: مكتبة المتنبي، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.
- **حاشية الدسوقي علىٰ مختصر المعاني للتفتازاني.** الدسوقي، محمد بن عرفة، د.ط، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٧م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.** البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **دلائل الإعجاز.** الجرجاني، عبد القاهر، تحقيق: محمود شاكر، ط٣، القاهرة: مطبعة المدني، والخانجي، ١٩٩٣م.

- **سر الفصاحة.** الخفاجي، ابن سنان، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **الشعر والشعراء.** الدينوري، ابن قتيبة، د.ط، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٣هـ.
- **الصورة البيانية في الموروث البلاغي.** طبل، حسن، ط١، المنصورة - مصر: مكتبة الإيمان، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز.** العلوي، يحيىٰ بن حمزة، ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح.** السبكي، بهاء الدين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه.** القيرواني، أبو علي الحسن ابن رشيق، تحقيق: محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت: دار الجيل، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو.** السيوطي، جلال الدين، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، د.ط، الإسكندرية - مصر: دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- **الكامل في اللغة والأدب.** المبرد، أبو العباس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر.** العسكري، أبو هلال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، د.م: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٢م.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.** ابن الأثير، ضياء الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **مفتاح العلوم.** السكاكي، أبو يعقوب، ضبط: نعيم زرزور، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **منهاج البلغاء وسراج الأدباء.** القرطاجني، حازم، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، د.ط، تونس: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٨م.
- **المنهاج الواضح للبلاغة.** عوني، حامد، د.ط، د.م: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٨م.

- **النكت في إعجاز القرآن.** الرماني، علي بن عيسىٰ، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، ط٣، مصر: دار المعارف، ١٩٧٦م.

***

Bibliography

- Asrar Albalagha, Al-Jarjani, Abdul Qahir, edited by Mahmoud Shaker, Dar al-Madani, Jeddah, First Edition 1412Ah- 1991AD.
- Al-Atwal Sharh Talkhis Moftaah Al-?olom, Ibn ?rabshah, Ibrahim bin Mohammed, edited by Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-kotob Al-?elmia, Beirut, 2001AD.
- Al-Eadaah Fe ?olom Albalagha, Al-Qazwini, Jalaluddin, edited by Mohammed Abdel Moneim Khafaji, Dar Ihyaa al-kotob Al-arabiyaa, Issa Al-Babi Al-Halabi - Second Edition 1372 Ah- 1953AD.
- Al-Burhan fe Wojoh Al-bayan, Ibn Wahab, Abu Ishaq, edited by Hafni Sharaf, Al-shabab Library, Cairo, Al-Resala Press, 1389 Ah- 1969AD.
- Bogheyat Al-eadhah Letalkhis Al-moftah, Al-Saedi, Abdul Mu?ta?al, Library of Literature, 1426 Ah – 2005 AD
- Albalagha Alarabia, Osoolaha wa Imtdadatha, Mohammed Al?amri, Africa/ East Ed., Morroco, 1999
- Al-Bayan wa Al-Tabeyin, Al-Jahiz, Abu Othman Amr bin Bahr, edited by Abdessalam Haroun, Al-Khanji Edition, 7th Edition 1418Ah- 1998 AD.
- At-tazwuq Aladabi An-nazria wa At- tatbiq, Mohammed Addoqan, Yasin Bashir, Khalid Hammash, Adel Alhadi, ?asim bani ?amir, Maktabat Almuta'nabi Ed., 2nd ed., 2017.
- Hasheyat Al-Desouki ala mokhtasar alma?ani for Tafazani, Al-Desouki, Mohammed bin Arafa, al-?asriyaa Library, Beirut, 2007 AD.
- Khizanat al-adab wa lob lobab lesan al-arab, Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar, edited by Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, Fourth Edition, 1418 Ah- 1997 AD.
- Dalyil al-e?jaz, Al-Jarjani, Abdul Qahir, edited by Mahmoud Shaker, Al-Madani Press, and Al-Khanji III, 1993 AD.
- Ser al-fasaha, Al-Khafaji, Ibn Sinan, Dar al-kotob al-?lmia Edition, Beirut - First Edition 1402 Ah – 1982 AD.
- Al-she?r wa al-sho?araa, Ibn Qutaiba al-Dinouri, Dar al-Hadith edition, Cairo, 1423Ah.
- Al-sowra al-bayania fe al-mawrooth al-balaghy, Tabl, Hassan, library Al- Eaman in Mansoura edition. First edition 1426H- 2005 AD.
- Al-teraz al-motadamin le asrar al-balagha wa ?olom haqayek al-eajaz, Alawi, Yahya bin Hamza, modern library Beirut edition, first edition 1423 Ah – 2003 AD.
- ?aroos Al-Afrah fe sharh talkhis al-moftah, Al-Sobki, Bahaa Al-Din, edited by Abdul Hamid Hindawi, Modern Library edition - Beirut, first edition 1423 Ah – 2003 AD.
- Al-?omda fe Mahasen Al- she?r wa adabeh, Al-Kairouani, Abu Ali al-Hassan Ibn Rasheed, edited by Mohammed Mohieddin Abdel Hamid, Dar al-Jil Beirut edition- 5th Edition 1401Ah- 1981 AD.

- Al-eqterah fe ?elm osool al-nahw, Al-Suyuti, Jalal al-Din, read and commented on by Mahmoud Suleiman Yakut, dar al-alma?refah al-jame?eya edition- Alexandria Egypt, 1426 Ah – 2006 AD.
- Al-kamel fe al-logha wa al-adab, Al-mabred, Abu Abbas, The edited by Muhammad Abu Fadl Ibrahim, Dar al-Arab edition, Cairo, Third Edition, 1417 Ah- 1997 AD.
- Ketab al-sena?atayn al-ketaba wa al-shi?r, Al-Askari, Abu Hilal, edited by Ali Mohammed Al-Bejawi, Mohammed Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar al-ehyaa le al-kotob al-arabia First Edition 1952 AD.
- Al-mathal al-sayer fe adab al-kateb wa al-sha?er, Ibn al-Atheer, Diaa al-Din, edited by Mohammed Mohieddin Abdel Hamid, Modern Library of Beirut, 1420 Ah-1999AD.
- Meftah al-?olom, Al-sakaki, Abu Ya?qub, Adjusted by Naeem Zarzour, Dar al-kotob al-?elmia, Beirut, - Second Edition, 1407Ah- 1987 AD.
- Minhaaj Al-bolagha wa Siraaj Al-odaba, Alqurtajenny, Hazem, presenting and editing by Mohamed Al-habib Ibn Al-Khawaja, Dar al-kotob al-arabia le al-ketab-Tunisia 2008 AD.
- Al-minhaj al-wadeh le al-balagha, Aouni, Hamed, Al-maktaba al-azharia le al-torath edition, 2018 AD.
- Al-nokat fe e?jaz al-qur'an, Al-Rummani, Ali bin Isa, printed from thalath rasayel fe e?jaz Al-Qur'an, edited by Muhammad Khalafallah Ahmed, and Muhammad Zaghloul Salam, Dar al-ma?aref edition, Egypt, 3rd edition, 1976 AD.

❊ ❊ ❊